

قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٠

يربط موازنة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات،

للسنة المالية ١٩٨٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات الهيئة العامة للتأمين والمعاشات للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ٨٠٩٤٨٤٥٠٠ ج (ثمانمائة وتسعة ملايين وأربعمائة وأربعون ألفاً وخمسمائة جنيه) وذلك وفقاً لما يلي :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ١٨٠٠٠٠٠٠٠ ج (ثمانمائة وستون مليوناً وثمانمائة عشر ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(أ) جملة الباب الأول (الأجور) بمبلغ ١٨٩١٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثاني (النفقات الجارية والتحويلات الجارية) بمبلغ ٥٥٨١٢٧٠٠٠ ج

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ٢٤٩٤٦٦٥٠٠ ج (مئتان وتسعة وأربعون مليوناً وأربعمائة وستة وستون ألفاً وخمسمائة جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(أ) جملة الباب الثالث - الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ٣٣٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع - التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٢٤٩١٣٦٥٠٠ جنيه .

ثالثا - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ٥٦٠٠١٨٠٠٠ جنيه (خمسمائة وستون مليوناً وثمانمائة عشر ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

جملة البات الثاني - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٥٦٠٠١٨٠٠٠ ج

رابعا - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ٢٤٩٤٦٦٥٠٠ ج (مائتان وتسعة وأربعون مليوناً وأربعمائة وستة وستون ألفاً وخمسمائة جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

جملة الباب الثالث - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة بمبلغ ٢٤٩٤٦٦٥٠٠ ج

(المادة الثانية)

تسمى أحكام التاشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يترتب على تطبيق إعانة الغلاء الإضافية للعاملين من أعباء .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يناير ١٩٨٠

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ربيع الأول سنة ١٤٠٠ (٢٦ يناير سنة ١٩٨٠)